المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التحولات السياسية في اليمن وتحديات الاستقرار الداخلي
اسم الكاتب: د. سعد علي حسين التميمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2207
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحولات السياسية في اليمن وتحديات الاستقرار الداخلي

د.سعد علي حسين التميمي(*)

المقدمة:

شهدت المنطقة العربية في العامين الماضيين ما لم تشهده طيلة عقود طويلة ، فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابعة سنوات طويلة جعلته بنظر الكثيرين استثناءا ، أخذ يشهد في العامين الأخيرين بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات واحتجاجات شعبية عارمة بدأت في تونس ومصر ، وامتدت إلى ليبيا والبحرين والأردن واليمن ، وتركز الهدف الأساس لتلك الانتفاضات والاحتجاجات في إسقاط النظم السياسية السلطوية سواء كان ذلك بشكل كلي عن طريق تغيير شامل للنظام ، أو جزئيا عن طريق إدخال الإصلاحات السياسية والاقتصادية ، ورغم الاختلافات الجوهرية بين النظم السياسية العربية ما بين ملكية وجمهورية ، وبين دول مصدرة للنفط وأخرى مصدرة للعمالة ، إلا أن تلك النظم السياسية تتفق في الكثير من الخصائص والسياسات ، وهذا الأمر جعل مطالب الثوار والمنتفضين تتشابه وتركزت في إطلاق الحريات السياسية ، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنسبة لليمن ، فقد شهدت هي الأخرى تظاهرات كان ابرز محركيها من الشباب المطالبين بالقضاء على الفساد وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية ، تزامنا مع التظاهرات التي شهدتها تونس في منتصف شهر كانون الأول ضد الرئيس (زين العابدين بن علي) ، ثم تطورت تلك التظاهرات الشبابية لتصبح احتجاجات شعبية تطالب بالحد من الفقر والبطالة وتحقيق الإصلاح السياسي عبر إجهاض سيناريو التوريث ، وسرعان ما واجه الرئيس (علي عبد الله صالح) احتجاجات شديدة من قبل قوى معارضة أساسية في اليمن ، ومع استمرار الاحتجاجات الشعبية ووقوف المعارضة وبعض القبائل بجانب المحتجين ، أضطر الرئيس (علي عبد الله صالح) إلى القبول بالتنحي عن السلطة لنائبه (عبد ربه منصور هادي) بموجب المبادرة الخليجية وتشكيل حكومة وفاق وطني حتى قيام الانتخابات القادمة عام .

وتواجه الحكومة اليمنية الجديدة عددا كبيرا من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل تهديدا جديا وخطيرا للاستقرار الداخلي في اليمن ، لا سيما بعد التحولات السياسية التي شهدتها اليمن أسوة بباقي الدول العربية التي شهدت ثورات وانتفاضات ضد الأنظمة السلطوية فيها ، وتعد الأزمة الاقتصادية من بين ابرز المشاكل والتحديات التي تواجهها حكومة منصور هادي ، فالاحتياطي النفطي اليمني ينضب سريعا في ظل وجود عدد قليل من الخيارات الممكنة لاقتصاد مستدام في حقبة ما بعد النفط ، وتفرض الزيادة السريعة للسكان الذين يزدادون فقرا ضغوطا كبيرة على قدرة الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية ، ويتعرض الأمن الداخلي إلى الخطر من جانب الإرهاب الذي تضخم بسبب عودة ظهور تنظيم القاعدة ، والعصيان المسلح في الشمال ، وتزايد نشاط الحركة الانفصالية في الجنوب ، وتزايد تلك التحديات التي ربما تتجاوز قدرة الحكومة الجديدة على السيطرة عليها يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تأكل سلطة الحكومة المركزية في اليمن وإلى زعزعة الاستقرار الداخلي ، ورغم أن اليمن كدولة قد مرت بمثل تلك الأزمات

(*)كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

وتجاوزتها في الماضي إلا أن التحديات المتشابكة والمعقدة التي نتحدث عنها هنا لم يسبق لها مثيل في درجتها ونوعها ، وفي الوقت الذي لا تملك فيه البلاد سوى القليل من الحلول الواقعية لمشاكلها في الوقت الحاضر إلا أن خياراتها ستكون أقل وأسوأ في المستقبل إن لم تسارع في مواجهة تلك التحديات ، وبناءا على ذلك ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن هناك تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية خطيرة يمكن أن تؤثر سلبا في الاستقرار الداخلي لليمن وتقود البلاد للانهيار ما لم تكن هناك حكومة قادرة على معالجة تلك التحديات وتجاوزها) ، ورغم أن مهمة الحكومة اليمنية الجديدة قد تبدو صعبة في تجاوز التحديات الوارد ذكرها أعلاه إلا أن الواقع يؤشر أن استقرار اليمن داخليا رهن بمدى استجابة تلك الحكومة لهذه التحديات ، وتم تقسيم البحث إلى مقدمة تبعها مبحث أول تحدث عن التحولات السياسية في اليمن ، أما المبحث الثاني فقد تحدثنا فيه عن التحديات السياسية والأمنية المؤثرة في الاستقرار الداخلي لليمن ، أما المبحث الثالث فقد تناول التحديات الاقتصادية والاجتماعية ، ثم الخاتمة والله الموفق.

المحور الأول:التحولات السياسية في اليمن

شهد العالم العربي في العامين الماضيين بدايات تفكك بنية الأنظمة السلطوية بفعل انتفاضات شعبية بدأت في تونس ومصر، ثم في ليبيا، والأردن، والبحرين، واليمن ، ورغم اختلاف ميادين الثورات والانتفاضات إلا أن الهدف ظل واحدا وهو إسقاط الأنظمة السلطوية ، سواء كان كليا عن طريق تغيير شامل للنظام ، أو جزئيا عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية ،

وقد أسهمت عوامل عدة في ظهور الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي على رأسها العامل الاقتصادي ، فبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية ، إلا أنها شهدت في العقود الأخيرة خللا كبيرا في منظومة توزيع الثروة ، حيث استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة ، بينما همشت قطاعاتواسعة من ا تمعات العربية ، وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ ، مع التوجه لتبني آليات السوق والتجارة الحرة ، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، فضلا عن القمع ، والاستبداد ، وغياب الحقوق والحريات، وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وأسهم التدخل الخارجي المتصاعد في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها دول المنطقة(().

وتزامنا مع التظاهرات التي شهدتها تونس في منتصف شهر كانون الأول ضد الرئيس (زين العابدين بن علي)) انطلقت في اليمن تظاهرات كان ابرز محركيها من الشباب المطالبين بالقضاء على الفساد وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية ، ثم تطورت تلك التظاهرات الشبابية لتصبح احتجاجات شعبية تطالب بالحد من الفقر والبطالة وتحقيق الإصلاح السياسي عبر إجهاض سيناريو التوريث ، وسرعان ما واجه الرئيس (علي عبد الله صالح) احتجاجات شديدة من قبل قوى معارضة أساسية في اليمن (().

وتعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من بين أبرز الأسباب والدوافع التي وقفت وراء الاحتجاجات والتظاهرات في اليمن ، إذ يعد اليمن أفقر بلد في العالم العربي ، وعاش ما يقرب من نصف السكان على أقل من دولارين يوميا ، وتملك البلاد أسوأ السجلات في المنطقة في مجال التنمية البشرية ، بما في ذلك معدل بلغ ( ).%) في معرفة القراءة والكتابة ، ومتوسط حياة وصل إلى ( ). سنة) ، ومستويات عالية من وفيات الأمهات وسوء التغذية لدى الأطفال ، وعانى اليمنيون أيضا نقصا في البنية التحتية وسوءا في الخدمات المقدمة ، إذ يحصل (() من كل ( )) أشخاص على الكهرباء، و(() من كل (() أشخاص على مياه شرب نظيفة ، واحتل البلد المرتبة (%)) من أصل(%)) بلدا عام

في مؤشر الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية ، كما عانى اليمن أيضا من ارتفاع معدل البطالة ، إذ بلغ المعدل (. %) رسميا ، على الرغم من أن المعدل غير الرسمي أعلى بكثير على الأرجح ، حيث ُقدر معدل البطالة بين الشباب بنحو ( ) %) ، وتلك الظروف السيئة دفعت اليمنيين للخروج والمطالبة بإسقاط نظام الرئيس (علي عبد الله صالح)(().

والى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحركة للتظاهرات والاحتجاجات الشعبية في اليمن ، شكل العامل السياسي عنصرا أخر مهما في الدفع بتلك التظاهرات إلى الشارع ، فرغم مزاعم النخبة الحاكمة اليمنية بالديمقراطية ، إلا أن اليمن عرفت تمديدا للسلطة لا تداولها ، ومن أهم شواهد (تمديد) السلطة لا تداولها في اليمن ، تمديد فترة ولاية رئيس الجمهورية من خمس سنوات إلى سبع سنوات ، وفقا للتعديلات الدستورية التي أجريت عام %) ، ومن هنا نشأت ما يمكن تسميتها بـ (ورطة تمديد السلطة دون تداولها) رغم انف الجميع ، كما انه تم تمديد مدة مجلس النواب (السلطة التشريعية) عام من (أربع سنوات) إلى (ست سنوات)، ثم مدد له مرة ثانية عامين أخريين ، وقام المؤتمر الشعبي العام (وهو الحزب الحاكم سابقا) بالتمديد للمجالس المحلية لأربع سنوات قادمة ، لأنه يمتلك أكثر من ( ) %) من أعضاء هذه ا مالس المحلية ، وتوضح تلك التعديلات أن هناك تمديدا سلميا للسلطة ولا يوجد تداول سلمي لها(().

ورغم تزايد دعوات النشطاء في الشارع إلى تغيير النظام إلا أن أحزاب المعارضة ظلت أكثر حذرا في بياناتها ومواقفها السياسية ، وركز اللاعب الرئيس في المعارضة وهو اللقاء المشترك (المؤلف من ائتلاف لسبعة من أحزاب المعارضة الرئيسية هي التجمع الوطني للإصلاح ، والحزب الاشتراكي اليمني ، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، التجمع السبتمبري ، اتحاد القوى الشعبية اليمنية ، حزب الحق) على إعداد وتنظيم المظاهرات بطريقة وحذرة ، وفي الوقت الذي طالب فيه بعض الأعضاء الشباب في اللقاء المشترك بتغييرات جذرية ، فإن قيادة الائتلاف ركزت على الإصلاحات السياسية الجوهرية وليس على الإطاحة بصالح(().

أما بالنسبة لردود فعل نظام الرئيس (علي عبد الله صالح) إزاء التظاهرات والاحتجاجات الشعبية ، فقد اتسمت بالتنوع ما بين القمع واستخدام التعبئة المضادة والإغراءات المالية والتسوية السياسية ، ومنذ البداية كان رد فعل الشرطة وقوات الأمن عنيفا تجاه المظاهرات التي قادها الطلاب ونشطاء ا تمع المدني ، وجرى اعتقال وضرب ومضايقة الناشطين ، واستخدم الجيش الرصاص المطاطي والذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع في تفريق المتظاهرين ، ووصل الأمر إلى حد إرسال الدبابات والعربات المصفحة في الشوارع لاعتقال الناشطين ، وعمد نظام الرئيس السابق إلى القيام بتعبئة مضادة للاحتجاجات الشعبية حيث تم إقامة عدد من التظاهرات الموالية والمؤيدة لنظام الرئيس (علي عبد الله صالح)) وذلك بهدف تعديل الكفة أمام القوى المعارضة للنظام ، وسعى الرئيس (علي عبد الله صالح) من جانب أخر إلى إصدار عدد من الوعود تتعلق بالأحوال المعيشية وتهدف إلى تخفيف حدة الغضب الشعبي ، غير أن تلك الوعود كانت محل شك وانتقاد من قبل الكثيرين لأنها أطلقت دون اكتراث بالواقع الاقتصادي ، وعندما لم تحقق تلك الأساليب ما كان يسعى إليه نظام الرئيس (علي عبد الله صالح) بجانب استمرار وتزايد حدة التظاهرات ضده ، عمد الرئيس (علي عبد الله صالح) إلى اللجوء إلى التسوية السياسية عبر تقديم عدد من التنازلات ، وذلك خلال خطاب له في جلسة خاصة للبرلمان ومجلس الشورى بتاريخ الثاني من شباط ، وعرض في خطابه تنازلات رئيسية أبرزها استئناف الحوار الوطني (المتوقف منذ تشرين الأول) ، وتجميد مجموعة من التعديلات الدستورية التي اقترحت أحاديا من قبل المؤتمر الشعبي العام ، وعدم السعي لأي تمديد وعدم توريث السلطة ودعوة أحزاب المعارضة لتشكيل الحكومة ،

واسهم الخطاب في تهدئة الاضطرابات السياسية ولكن بشكل مؤقت ، فقد أدى استمرار النظام باستخدام العنف ضد المتظاهرين إلى عودة الاحتجاجات الشعبية وبشكل أقوى من السابق مطالبة برحيل الرئيس صالح(().

ومع استمرار الاحتجاجات الشعبية اليمنية وتصاعدها ، واستمرار المواجهات بين الجيش المؤيد للثورة وقوات الرئيس (علي عبد الله صالح) ، ودخول القبائل في المواجهات وحادثة اغتيال الرئيس (علي عبد الله صالح) في مسجد النهدين في القصر الرئاسي ، وإمكانية تدهور الأوضاع في اليمن لتصل إلى شفا حرب أهلية تمتد تداعياتها وتأثيراتها إلى دول الخليج لا سيما المملكة العربية السعودية، فقد طرحت دول مجلس التعاون بزعامة ومباركة السعودية مبادرة بتاريخ الثالث من نيسان) لإنهاء الأزمة السياسية في اليمن ، وتضمنت المبادرة إعلان الرئيس اليمني التنحي ، ونقل صلاحياته لنائبه (عبد ربه منصور هادي) ، والتأكيد على ضمان سلامة وعدم إجراء ملاحقة له ولجميع أقاربه وأركان نظامه ، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مهمتها تسيير أعمال البلاد لفترة محدودة ، والإعداد لإجراء استفتاء على الدستور وانتخابات نيابية ورئاسية ، وجرى تعديل بعض نصوص المبادرة في العاشر من نيسان إلى الصيغة التالية (أن يعلن رئيس الجمهورية نقل صلاحياته إلى نائب رئيس الجمهورية ، وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة ، ولها الحق في تشكيل اللجان وا المس المختصة لتسيير الأمور سياسيا وأمنيا واقتصاديا ، ووضع دستور وإجراء الانتخابات) ، وفي الحادي والعشرين من نيسان تم تقديم مبادرة أخرى عرفت ب(المبادرة الثالثة) تضمنت تعديلات كثيرة شملت الخطوات التنفيذية تمثلت في تسليم السلطة إلى النائب بعد ( ) يوما من التوقيع عليها ، وإلزام الحكومة المشكلة برئاسة المعارضة توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني ، وإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا ، ومنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه خلال فترة حكمه(().

وفي الثاني من تشرين الثاني عام) ، جرى توقيع المبادرة في المملكة العربية السعودية بحضور أطراف الأزمة أي السلطة من جانب ، والمعارضة السياسية الممثلة باللقاء المشترك وحلفائه من جانب أخر ، بالإضافة إلى وزراء خارجية الدول المتبنية للمبادرة ، وممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، وحضور ممثلي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، ورحبت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي بتوقيع الرئيس (علي عبد الله صالح) على المبادرة الخليجية لنقل السلطة التي يتولاها منذ عاما ، أما الموقف الشعبي من المبادرة الخليجية فقد اتسم بالرفض نتيجة شعوره بوجود خطأ جسيم في المبادرة يتمثل في منح الرئيس (علي عبد الله صالح) حصانة قضائية تحميه من المحاسبة بسبب الجرائم التي ارتكبها هو ونظامه ، وبعد يوم واحد من توقيع المبادرة امتلأت ساحات اليمن بالتظاهرات الرافضة لها مطالبة بدماء أكثر من ألف متظاهر سقطوا في ساحات التغيير ، ورغم ذلك دخل اليمن أجواء تطبيق المبادرة بإصدار نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي قرارا بتشكيل اللجنة العسكرية التي نصت المبادرة على تشكيلها خلال خمسة أيام ، وتألفت اللجنة من نائب الرئيس (عبد ربه منصور هادي) رئيسا ووزيري الدفاع والداخلية و( ) قائدا عسكريا مناصفة بين السلطة والمعارضة ، ومنح القرار اللجنة الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ مهامها والاستعانة بما تراه مناسبا لتسهيل أعمالها(().

وجاءت الخطوة التالية ممثلة بتشكيل حكومة وفاق وطني ، فقد أصدر نائب رئيس الجمهورية (عبد ربه منصور هادي) قرارا جمهوريا بتشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة (محمد سالم باسندوة) يمثل ا لس الوطني لقوى الثورة ، وقد تألفت الحكومة من ( ) حقيبة وزارية أحتفظ حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم سابقا منها ب( ) حقيبة وزارية ، فيما حصل تكتل أحزاب المعارضة على ( ) حقيبة وزارية أخرى ، وقد أدت حكومة الوفاق الوطني برئاسة (محمد سالم باسندوة) اليمين الدستوري في العاشر من كانون الأول عام في ظل غياب الرئيس السابق (علي عبد الله

صال)ح لأول مرة منذ تسلمه السلطة قبل ( )) عامل ، وبعد يوم من إعلان تشكيل الحكومة خرج عشرات الآلاف في مسيرات حاشدة رافضة لتشكيلة حكومة (محمد سالم باسندوة) بسبب اشتراك وزراء من حكومة الرئيس السابق علي عبد الله صالح) بالتشكيل الحكومي الجديد ، وهو ما يعد انتصارل حسب رأيهم لنظام الرئيس (علي عبد الله صالح) من خلال منحه الكثير من مكامن القوة ، ورغم المواقف الشعبية من حكومة الوفاق الوطني برئاسة (محمد سالم باسندوة) إلا أن تشكيلها ساهم بشكل أو بأخر في التخفيف من حدة الأزمة السياسية في اليمن ، ولكن الواقع يشير إلى أن هناك العديد من التحديات التي ستواجه هذه الحكومة في الفترة القادمة تتمثل في تحديات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية ، وهو ما يتطلب جهودل استثنائية من الحكومة لمواجهتها وتجاوزها بالشكل الصحيح(().

المحور الثاني:التحديات السياسية والأمنية المؤثرة في الاستقرار الداخلي لليمن

وضعت مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي والتي حظيت بدعم من قبل الأمم المتحدة بموجب القرار). ، مخططا لعملية انتقالية تتكون من مرحلتين تضمنت الأولى تفويض الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) لصلاحياته بشكل نهائي إلى نائب الرئيس (عبد ربه منصور هادي) ، وتشكيل حكومة وفاق وطني تقودها المعارضة ، وتقسم فيها الحقائب الوزارية بالتساوي بين الحزب الحاكم السابق وكتلة المعارضة ، وانتهت المرحلة الأولى بالانتخابات الرئاسية المبكرة في الحادي والعشرين من شباط عام والتي كان فيها (عبد ربه منصور هادي) المرشح الوحيد ودون منافس ، أما في المرحلة الثانية فقد تم إعطاء (عبد ربه منصور هادي) وحكومة الوفاق الوطني سنتين للقيام بإعادة هيكلة الأجهزة العسكرية والأمنية ، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية ، وعقد مؤتمر حوار وطني شامل بهدف مراجعة الدستور قبل الانتخابات في شباط عام ، وإذا كان تنحي الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) سلميل من الرئاسة قد شكل تحديل ، فإن تنفيذ الجزء المتبقي من الاتفاق سيكون أكثر صعوبة ، فهناك الكثير من الأطراف التي تنظر إلى الاتفاق بكثير من التشكك والاستياء من الطبيعة النخبوية للاتفاق الذي جاء محابيل للأحزاب السياسية القائمة ، ووفر حصانة داخلية واسعة لصالح وحلفائه ، وعدم حصول تغيير ايجابي جوهري في السلطة ، وهذا ما يذكره (آلان دنكن) وزير الدولة البريطاني لشؤون التنمية الدولية بالقول(لم يكن لشئ أن يتغير حتى يرحل صالح ، أما الآن وقد رحل فأن شيئل لم يتغير)( )().

ورغم غياب الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) عن السلطة في اليمن للمرة الأولى منذ ( )) عامل ، إلا أن هناك جدلل مستمرل ومشروعل حول مدى النفوذ الذي يتمتع به أو الذي ينبغي أن يتمتع به في الأجهزة الأمنية والعسكرية والحكومة وحزب المؤتمر الشعبي العام ، ويشير الواقع إلى أن السلطة التنفيذية في اليمن مشتتة ومنقسمة بين ثلاثة مراكز للقوة ممثلة في (عبد ربه منصور هادي وعلي عبد الله صالح وعلي محسن الأحمر) ، ورغم تمتع (عبد ربه منصور هادي) بدعم ا تمع الدولي ودعم العديد من المواطنين الساعين إلى إنهاء الأزمة ، إلا أنه لا يمتلك قاعدة جاهزة للقوة داخل الخدمة المدنية أو الجيش والحزب ، وعلى النقيض من ذلك يتمتع الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) ((علي محسن الأحمر) بشبكات اهة من الولاء والنفوذ الشخصيين داخل الجيش والدولة وا تمع ، ولهذا التشتت في السلطة تبعات خطيرة تتمثل في إمكانية فسح ا ال لحدوث إستعصاءات سياسية خطيرة واقتتال داخلي في وقت تكون فيه الحكومة بأمس الحاجة إلى لتوفير الأمن والخدمات وإيجاد الحلول لمشاكل سياسية مزمنة ، ومع أن هناك من يرى إمكانية نمو سلطة الرئيس (عبد ربه منصور هادي) وانحسار سلطة الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) وأبرز مؤشرات ذلك المراسيم الرئاسية التي أصدرها في السادس من نيسان فيما يتعلق بتدوير المناصب العسكرية ، والتي أثرت بعشرين ضابطل رفيع المستوى بما في ذلك الأخ غير الشقيق للرئيس السابق(علي عبد الله صالح) القائد السابق للقوة

الجوية محمد صالح الأحمر وابن أخ الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) اللواء طارق محمد عبد الله صالح ، إلا أن الصعوبات في التنفيذ أشارت إلى وجود عقبات ما زالت قائمة في تحويل السلطة من الأشخاص والشبكات غير الرسمية إلى مؤسسات الدولة ، وانعكاس ذلك بشكل سلبي على الاستقرار الداخلي( )).

ومن التحديات الأخرى التي يمكن أن تنعكس سلبا في الاستقرار الداخلي لليمن ، قضية اليمن الجنوبي والدعوات المتعلقة بالانفصال من قبل حركة الحراك الجنوبي ، فعلى الرغم من اندماج جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مع جارتها الشمالية في ( ) أيار عام لتكوين الجمهورية العربية اليمنية ، إلا أن اتحادهما حفل بالمشاكل منذ البداية وأفضى إلى حرب أهلية دموية قصيرة عام ، وقبل الوحدة كانت اليمن دولتين مستقلتين هما جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (والتي كانت مستعمرة بريطانية ولكنها استقلت عام)) والجمهورية العربية اليمنية (التي تأسست عام) بعد انقلاب أطاح بالإمامة الزيدية) ، وواجهت كلتا الدولتان حالات مستمرة من عدم الاستقرار السياسي ، ففي الجمهورية العربية اليمنية طغت الحرب الأهلية على حقبة الستينات ، تبعتها فترة من عدم الاستقرار السياسي خلال العقد التالي ، وفي عام) استولى الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) على السلطة ، وأطلق عهده فترة من الاستقرار النسبي بعد سيطرته على الأجهزة الأمنية والعسكرية والحزبية ، أما جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فقد عاشت هي الأخرى فترات من عدم الاستقرار نتيجة الصراعات الداخلية والحروب الأهلية بسبب التنافس القبلي ، ونتيجة الظروف التي عاشتها الدولتان فقد حظيت الدعوات نحو الوحدة بين الطرفين بشعبية واسعة بين سكان البلدين ، وفي أواخر الثمانينات واجهت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أزمة متنامية نتيجة الحرب الأهلية (التي وقعت عام) بين أنصار (علي ناصر محمد) رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية آنذاك ضد فصيل معارض داخل الحزب الاشتراكي الحاكم) ، وانهيار اقتصادها ، وعلى النقيض من ذلك كان الشمال في وضع سياسي واقتصادي أقوى نسبيا ، وكان هذا الوضع هو الخلفية التي قامت عليها عملية التوحيد عام)( )).

وتزامن إعلان الوحدة اليمنية إلى حد كبير بنهاية الحرب الباردة واكتشاف النفط في المناطق الحدودية ، وهو ما وفر الحوافز للتعاون حول مزيد من عمليات التنقيب ، وأسست اتفاقية الوحدة الموقعة بين البلدين شراكة متساوية بينهما رغم أن عدد سكان الشمال كان أكبر بكثير ، كما أنها وضعت ترتيبا لتقاسم السلطة مناصفة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني على جميع مستويات الحكومة خلال المرحلة الانتقالية التي تبعتها انتخابات برلمانية ديمقراطية ومتعددة الأحزاب عام) ، وتم تشكيل مجلس رئاسي مؤلف من خمسة أشخاص رأسه الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) ((علي سالم البيض) نائبا للرئيس ، وحالما تم التوقيع على اتفاق الوحدة ظهرت المشاكل ، فالدولتين لم تندمجا بشكل كامل خلال المرحلة الانتقالية ، كما اندلعت التوترات السياسية مباشرة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام ، وزعزعت نتائج انتخابات عام) اتفاقية تقاسم السلطة مناصفة ، حيث حصل الحزب الاشتراكي اليمني على ( )) مقعدا برلمانيا فقط من أصل ( ).) ، في حين حصل المؤتمر الشعبي العام على ( ) مقعدا ، وذهب ( )) مقعدا للحزب الإسلامي ، وعملت تلك الانتخابات على تهميش الحزب الاشتراكي اليمني ، ووضعت السلطة بشكل كامل في أيدي النخب القبلية والإسلامية الشمالية ، ومع تنامي التوترات اندلعت الحرب الأهلية في ( )) نيسان) ، وحقق الجيش الشمالي الانتصار في تلك الحرب التي دامت شهرين ، وكان من نتائج تلك الحرب أن جرى مصادرة الأراضي والمنازل ، كما قام النظام في صنعاء بطرد القادة العسكريين الجنوبيين وإحالة الكثير منهم إلى التقاعد ، وحل الحزب الاشتراكي اليمني( )).

وفشل توحيد اليمن عام في خلق رباط وطني بين الشماليين والجنوبيين ، فقد ساهمت التظلمات التي عاشتها منطقة الجنوب في أعقاب الوحدة وحرب عام ، وفشل الحكومة في تطبيق اللامركزية أو توسيع الحكومة المحلية ، وأساليب الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) في ترويج المحسوبية مع القبائل باستخدام عائدات النفط ، في فقدان ثقة معظم المواطنين في الجنوب ، وأدى فقدان الثقة إلى توحيد المعارضة في المحافظات الجنوبية ، ومن هنا برزت حركة الحراك الجنوبي (وهي حركة سياسية أسسها العميد المتقاعد في الجيش الجنوبي علي ناصر النوبة عام وأصبحت مظلة للعديد من مجموعات المعارضة الرئيسية) ، وبسبب سياسات نظام الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) تجاه الجنوب ، أخذت الاحتجاجات والتظاهرات تتصاعد ضد النظام في جميع أنحاء النظام ، خصوصا بعد قيام قوات الأمن التابعة للنظام بقمع التظاهرات والاحتجاجات واستخدام العنف ضدها ، وبحلول نهاية عام ( ) بدأ المتظاهرون وبدفع من (الحراك الجنوبي) المطالبة باستقلال الجنوب والانفصال عن الشمال ، وساهم انضمام الشيخ طارق ألفضلي (وهو حليف سابق لصالح وساعد حزب المؤتمر الشعبي العام خلال المواجهة التي خاضها مع الحزب الاشتراكي اليمني في أوائل التسعينات) إلى حركة (الحراك الجنوبي) عام ( ) في تقوية موقف الحركة ، ودعم مساعيها في إقامة دولة مستقلة في الجنوب(( )).

ويمكن القول أن الدعوات المطروحة من قبل المعارضة في الجنوب اليمني ربما ستتصاعد مع التحولات السياسية التي تشهدها اليمن ، وزوال نظام الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) ، وبروز حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة الفوضى التي قد تشهدها اليمن مع مجئ حكومة غير قادرة على إدارة زمام الأمور واستمرار نفوذ النظام السابق بعد اشتراك قسم من وزراءه في الحكومة الجديدة ، وانعكاسات ذلك على الاستقرار الداخلي في اليمن.

ومن التحديات الأخرى التي يمكن أن تواجه الحكومة اليمنية الجديدة ولها تأثير على الاستقرار الداخلي ، قضية صعدة ومطالب الحركة الحوثية الداعية إلى إحياء فكرة الإمامة الزيدية من جديد وتغيير نظام الحكم في اليمن ، ويعد بدر الدين الحوثي (وهو عالم دين مشهور في صعدة) الأب الروحي والزعيم المؤسس للحركة الحوثية ، حيث نادى بإحياء الزيدية منذ سبعينيات القرن الماضي ، ويزعم أفراد العائلة الحوثية أنهم ينحدرون من سلالة الرسول محمد (() وأنهم يرجعون إلى الأمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب(عليهم السلام) ، وبذلك يعتبرون أنفسهم سادة هاشميين ، وقد سيطر الهاشميون الزيديون على مقاليد السياسة والدين معا في اليمن الشمالي ، ومن الجدير بالذكر بأن حكام اليمن الشمالي قبل عام ( ) كانوا من الهاشميين الزيديين حصرا ، إلا أن ثورة اليمن الشمالي عام ( ) قد عملت على إنهاء حكم الأئمة الزيديين وقيم الجمهورية ، وعليه تقول الأسرة الحوثية أنها تدافع اليوم عن الهوية الزيدية ضد الذوبان في الهوية الإسلامية السنية الأوسع انتشارا(( )).

ويمكن القول بأن هناك العديد من الأسباب والدوافع التي قادت إلى قيام صراع بين الحوثيين من جهة وبين نظام الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) من جهة أخرى وصل إلى حد استخدام القوة المسلحة ، ومن تلك الأسباب تراجع الطيف الاجتماعي الذي يمثله الهاشميون والذي شرعنه الزيديون ، والإدارة الفاشلة للتعددية الدينية ، وغياب الاستثمار في معاقل الزيديين كصعدة بعد عام ، وضعف المناعة ضد التأثير الخارجي ، إضافة إلى بروز لاعبين سياسيين ودينيين كالسلفيين على نحو خاص ، ونتيجة لذلك اتخذ الصراع بين الطرفين شكل صراعات طائفية وسياسية وقبلية متجذرة في المظالم التاريخية وضعف التنمية المستفحل مع ازدياد التدخل الخارجي وانعكاساته على الطرفين(( )).

وانحدرت العلاقة المتأزمة بين الحوثيين ونظام الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) إلى مراحل أكثر تعقيدا(وعنفا(بالتحول إلى استخدام القوة المسلحة كوسيلة أساسية لحسم الصراع ، وعلى مدى الأعوام السابقة دخل الطرفان في مواجهات

عسكرية بلغ عددها (() للفترة ما بين عامي أي بمعدل مواجهة عسكرية كبيرة كل عام مع اشتباكات ومناوشات مستمرة بين الطرفين خلالها ، وبدأ الصراع المسلح عام في أعقاب مظاهرات مناوئة للحكومة والولايات المتحدة وإسرائيل من جانب أعضاء من حركة (الشباب المؤمن) التي نشأت في أوائل التسعينات كجماعة دعم غير رسمية للتعليم والثقافة الزيدية ، وسرعان ما امتدت الاضطرابات إلى صنعاء الأمر الذي دفع الحكومة إلى اعتقال أكثر من ( ) متظاهر من الطائفة الزيدية في صنعاء ، وحاولت الحكومة اعتقال زعيم حركة الشباب المؤمن (حسين بدر الدين الحوثي) بتهمة إثارة الاضطرابات والسعي إلى إحياء الإمامة الزيدية ، وهو ما أدى إلى اندلاع مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية والحوثيين في حزيران عام ، واستمرت المواجهات بالتصاعد مع الاتهامات المتبادلة بين الطرفين بالحصول على الدعم من الخارج والتدخل في الشؤون الداخلية لليمن) ، وقتل (حسين الحوثي) زعيم حركة الشباب المؤمن في أيلول من العام ذاته مما دفع الحكومة إلى إعلان الانتصار في صعدة من جانب واحد وهزيمة الحوثيين ، وبذلك انتهت المواجهة العسكرية الأولى بين الطرفين بعد أن خلفت ورائها أكثر من ألف قتيل وفقا للصحافة اليمنية( )).

ووقعت أخر المواجهات العسكرية بين الجانبين في آب عام)) بعد اتهامات ومزاعم حكومية بقيام جماعة الحوثيين بالاستيلاء على مواقع تابعة للجيش اليمني في محافظة صعدة شمال البلاد واختطاف عدد من الأجانب ، فقام الجيش اليمني بشن حملة عسكرية واسعة النطاق على مواقع الحوثيين في مناطق مختلفة بصعدة ، وقد تطورت الأزمة والمعارك بين الجانبين بشكل سريع لتعلن اندلاع المواجهة السادسة بينهما ، وقد تسببت تلك المواجهة في تشريد آلاف اليمنيين الذين نزحوا خارج مناطقهم الأصلية ، ونتيجة للضغوط الدولية قبل الطرفان وقفا لإطلاق النار في (() أيلول)) ولكنه سرعان ما انهار بعد أربع ساعات فقط من تطبيقه ، واستؤنف القتال بقوة رغم وجود ألاف المدنيين المحاصرين في نطاق القصف المتبادل ، ولعل ما ميز هذه المواجهة عن سابقاتها من المواجهات العسكرية التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لليمن ممثلة في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة من جانب وإيران من جانب أخر ، واستمرت تلك المواجهة العسكرية بين القوات الحكومية والحوثيين قرابة ستة شهور حتى تم التوصل إلى وقف إطلاق النار في منتصف شباط من عام))( )).

ويمكن القول بأن الصراع الذي كان دائرا بين الحكومة المركزية والحوثيين في عهد الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) قد مثل تحديا كبيرا للاستقرار الداخلي في اليمن ، وساهمت سياسات النظام السابق بشكل كبير في تأجيج ذلك الصراع الذي امتد لأكثر من ستة أعوام ، وربما سيزداد ذلك التحدي خطورة بعد تنحي الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) ومجئ حكومة الوفاق الوطني بزعامة (عبد ربه منصور هادي) إن لم تحاول حكومة هادي معالجة الأسباب التي دفعت إلى قيام صراع ومواجهات مسلحة بين الحوثيين وبين نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

ويبقى التحدي الأمني الأبرز والأهم في تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب والذي وجد له أرضية خصبة للعمل في اليمن ، وكان للنظام القبلي وقوة القبائل دور في النظام السياسي اليمني مما دفع تنظيم القاعدة للتوجه إلى اليمن ، حيث وجد ناشطوا القاعدة ملاذا أمنا في بعض المناطق القبلية اليمنية ، ولعب ناشطوا القاعدة على وتيرة العداء للولايات المتحدة والغرب في كسب مؤيدين وداعمين لهم بين أبناء القبائل اليمنية ، واستفاد تنظيم القاعدة من ضعف الدولة وعدم مقدرة الحكومة المركزية في مواجهة التحديات التي تتعرض لها الدولة ، وعمل على طرح مشروع دولة الخلافة الإسلامية باعتباره المشروع الإسلامي الكبير ، كما دعا زعماء تنظيم القاعدة أمثال (أيمن الظواهري) قبائل اليمن إلى القيام بمثل ما قامت به قبائل باكستان وأفغانستان ودعم تنظيم القاعدة ، وعزفت مثل تلك التصريحات على

وتيرة مفاهيم الشرف القبلي والاستقلال الذاتي وعداء القبائل القديم للسلطات المركزية ، وجرى تصوير عنف الدولة باعتباره موجها بشكل مباشر إلى القبائل مما يتطلب من القبائل التخلي عن الزعماء الذين تواطؤا مع الدولة ، ووجدت تلك التصريحات تأثيرا قويا لها في المناطق القبلية اليمنية ، وكانت المحفز لنشوء تحالف بين تنظيم القاعدة وعدد من تلك القبائل جرى توظيفه من قبل القاعدة في القيام بعدد من العمليات الإرهابية داخل اليمن( ).

وتنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب هو نتاج اندماج فرعي تنظيم القاعدة السعودي واليمني ، واعتمد نجاح تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب كتنظيم اعتمادا كليا على المدى الذي تلقى فيه أطره صدى لدى السكان اليمنيين ، وهذا ما نجح فيه تنظيم القاعدة ، فقد قدمت منشورات تنظيم القاعدة تشخيصا للمشاكل التي تواجه اليمنيين من خلال تفصيل التظلمات واقتراح سبل العلاج والتعويض عن التظلمات ، وركز تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب على فكرة مفادها أن المسلمين يعانون على أيدي تحالف صليبي صهيوني يدعم الأنظمة المحلية غير الشرعية الفاسدة والتي فشلت في تلبية متطلبات مواطنيها ، وجرى ربط هذا الأمر بالتظلمات الحاصلة على الصعيد الداخلي في اليمن من عدم توفير الخدمات الكافية وعدم المساواة في توزيع الموارد الطبيعية ، ونجح تنظيم القاعدة جراء ذلك في كسب الكثير من اليمنيين الذين انضموا إلى التنظيم ، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن اليمنيين يشكلون (%) من إجمالي أعضاء القاعدة في شبه جزيرة العرب فيما يشكل السعوديون (%) والأجانب ((%) ، والأعضاء اليمنيون موزعون بالتساوي بين القبائل الشمالية والجنوبية( ).

ويعد الهجوم الانتحاري البحري الذي شنه تنظيم القاعدة على المدمرة الأمريكية (يو أس أس كول) في الثاني عشر من تشرين الأول عام في خليج عدن الهجوم الأعنف للتنظيم ، فقد نجم عن هذا الهجوم مقتل سبعة عشر من أفراد البحرية الأمريكية وجرح ( ) آخرين، وهو ما مثل ضربة قوية للولايات المتحدة ، ومع ضعف مقدرة الحكومة المركزية في متابعة نشاط تنظيم القاعدة والحد منه في اليمن ، أزداد نفوذ وتأثير التنظيم بحيث أصبحت اليمن بؤرة جذب للمقاتلين الأجانب ، وهذا ما أكده المفكر الاستراتيجي لتنظيم القاعدة (أبو مصعب السوري) الذي حدد العوامل التي تجعل من اليمن وجهة جذابة لتنظيم القاعدة (فالبلاد تضم % من سكان شبه جزيرة العرب ، كما أن البنية القبلية المتماسكة والبأس والشجاعة وحب القتال لدى رجال اليمن كلها وقائع تاريخية مشهودة بالإضافة إلى انتشار ملايين الأسلحة الفردية في البلاد ، والحدود المفتوحة وقربها من الممر المائي الاستراتيجي وهو باب المندب ، ومشاعر الظلم والاستغلال التي تعتبر عاملا استراتيجيا مهما في تحريك الناس للجهاد(%).

وفشل حكومة الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) في التعامل مع تنظيم القاعدة والحد من خطورة هذا التنظيم يجعل حكومة الوفاق الوطني في مواجهة تحدي تنظيم القاعدة ، وتأثير ذلك التحدي على الاستقرار الداخلي ما لم تتمكن الحكومة الجديدة من وضع سياسات واستراتيجيات صحيحة للتعامل مع هذا التحدي بشكل ناجح.

المحور الثالث:التحديات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الاستقرار الداخلي لليمن

تعتمد اليمن بشكل رئيسي على صادرات النفط في دعم الاقتصاد اليمني ، حيث تؤمن تلك الصادرات أكثر من (%) من العائدات الحكومية ، كما تعتمد الحكومة على العملة الصعبة التي توفرها مبيعات النفط لتمويل نفقات الدولة ، إلا أن التناقص السريع لاحتياطي النفط والانخفاض الهائل في أسعار النفط العالمية كان لهما بالغ الأثر على الاقتصاد اليمني ، فقد انخفضت صادرات النفط في اليمن بشكل حاد في الأعوام الأخيرة من (%))ألف برميل يوميا وقت الذروة عام إلى حوالي (%))ألف برميل يوميا عام ، ويؤكد البنك الدولي أنه بحلول عام ( ) سوف لن تكسب اليمن أي دخل من النفط ، وقد انعكس هذا الأمر على الأوضاع الاقتصادية في اليمن ،

إذ يعد اليمن أفقر بلد في العالم العربي مع نصيب دخل سنوي للفرد يقل عن ( ))دولار ، وأن نصف عدد سكان اليمن البالغ ( )مليون يمني يكسب أقل من دولارين يوميا ، وساهم ضعف الاقتصاد اليمني في انتشار الفساد وارتفاع مستوى التضخم ، فقد وصل مستوى التضخم في اليمن إلى (%) عام ، وبالنسبة للفساد ورغم وجود قوانين خاصة بعمليات غسيل الأموال والشفافية المالية ومكافحة الفساد ، ووجود هيئات رسمية مثل الجهاز المركزي للرقابة والتدقيق والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ، إلا ان ديوان المحاسبة اليمني يؤكد أن ما يقرب من (%) من عائدات الحكومة لا يتم إيداعها أبدا في حسابات الحكومة ، وتتمثل أبرز مصادر الفساد في عملية وضع الميزانية الوطنية ، ونظام المشتريات ، والنظام العسكري التجاري ، وجهاز حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم خلال نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح ، بالإضافة إلى عمليات التهريب المتساهل بها رسميا والمتاجرة بالمنتجات النفطية المكررة في الأسواق السوداء( ).

وقد دفعت الظروف الاقتصادية (بجانب عوامل أخرى) اليمنيين إلى التظاهر ضد نظام صالح مطالبين بتحقيق إصلاحات اقتصادية حقيقية والقضاء على الفساد المستشري ، ونتيجة لتصاعد حركة الاحتجاجات الشعبية حاول صالح التخفيف من وطأة تلك الاحتجاجات الشعبية عبر إصدار عدد من الوعود تتعلق بالأحوال المعيشية ، فأعلن عن زيادة شهرية في الرواتب بمقدار ( )دولارا لجميع موظفي الخدمة المدنية ، وتخفيضا في ضريبة الدخل ، وإلغاء الرسوم الجامعية على مجموعة محددة من الخريجين ، إضافة إلى مراجعة شاملة للرسوم الجامعية ، كما وسع برنامج الرعاية الاجتماعية المحدود للغاية والمتمثل في ( ) ريال أي حوالي) دولار) شهريا ليشمل نصف مليون مواطن يمني ، وتعهد بفتح جهاز الخدمة المدنية المتخم أصلا بالموظفين لاستيعاب أعداد إضافية من خريجي الجامعات ، وأخيرا أمر صالح بألا يدفع الجنود ثمن الغذاء والوقود من اجل أداء مهماتهم وواجباتهم ، ورغم أن هذه الوعود كان من الممكن أن تهدئ فئات معينة من السكان إلا أن تلك الوعود حسب رأي المحتجين كانت وعودا غير واقعية فيما يتعلق بالوظائف والاقتصاد ، وأنها كانت مدفوعة بالوقائع السياسية لا الاقتصادية ، وأنها ليست مصحوبة برؤية إستراتيجية( )).

ومن الأهمية بمكان القول بأن الأوضاع الإنسانية في اليمن قد تدهورت بشكل كبير منذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية ، فقد ارتفعت مستويات الجوع وسوء التغذية بمعدلات مرعبة ، وطبقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ، فأن حوالي ربع السكان يعانون بشكل حاد من انعدام الأمن الغذائي ، وما لا يقل عن ( )ألف طفل يعانون من سوء التغذية ، وفي أيار) قدرت مجموعة من (() منظمات خيرية أن معدلات سوء التغذية كانت قد تضاعفت منذ عام وأن عشرة ملايين يمني(أي حوالي) % من السكان) يعانون من سوء التغذية من بينهم خمسة ملايين بحاجة إلى مساعدة عاجلة فضلا عن تهجير الآلاف نتيجة الصراع والاقتتال في الشمال والجنوب ، وعانت اليمن من حالات نقص حاد في السلع الأساسية خصوصا في المنتجات النفطية ، وتفاقمت معدلات الفقر والبطالة المرتفعة أصلا ، ففي عام أنكمش الاقتصاد الهش أصلا بحوالي (%) ، ورغم انه جرى التخفيف من حدة المصاعب إلى حد ما بضخ القروض والمساعدات التي كانت البلاد بأمس الحاجة إليها بعد التوصل إلى التسوية السياسية ، إلا أن الواقع يشير إلى تدهور كبير في الاقتصاد اليمني مما يستدعي حلولا ومعالجات فورية( ).

وقد انعكس ضعف الاقتصاد اليمني على الواقع الاجتماعي ، وأثر بشكل سلبي على توفير الخدمات للسكان ، ويعد معدل النمو السكاني في اليمن من بين أعلى المعدلات في العالم بنسبة تتجاوز (%, %) سنويا ، وهذا يعني أن عدد سكان اليمن سيتضاعف ليصل في العقدين القادمين إلى ( )مليون يمني ، وهذه الزيادة في عدد السكان يقابلها فقر حاد بجانب سوء التغذية للملايين من اليمنيين ، وارتفاع نسبة الوفيات للأطفال بسبب الرعاية المحدودة ، وانخفاض

نسبة الحاصلين على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي ، ولا ننسى التعليم حيث تتفاقم مشكلة عدم كفاية نظام التعليم إذ تصل نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة إلى حوالي (%) ، فيما تقترب نسبة الأمية في الإناث من (%) ، ونظرا إلى ضعف الاقتصاد والافتقار إلى التنمية فقد وصل معدل البطالة إلى أكثر من (%) وهي نسبة مرتفعة ، وكلما تم ذكره مثل تحديات كبيرة لم يستطع نظام الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) مواجهتها ومعالجتها رغم المحاولات للتخفيف من وطأة تلك التحديات( )).

وستواجه تلك التحديات حكومة الوفاق الوطني مع ما لها من أبعاد وتأثيرات كبيرة في حالة عدم إيجاد الحلول الملائمة لها في وقت قريب.

الخاتمة:

يمكن القول أن الحكومة اليمنية الجديدة ستواجه عددا كبيرا من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل تهديدا جديا وخطيرا للاستقرار الداخلي في اليمن ، وتزايد تلك التحديات ربما تتجاوز قدرة الحكومة الجديدة على السيطرة عليها ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تأكل سلطة الحكومة المركزية في اليمن وإلى زعزعة الاستقرار الداخلي ، ورغم أن اليمن كدولة قد مرت بمثل تلك الأزمات وتجاوزتها في الماضي إلا أن التحديات المتشابكة والمعقدة التي نتحدث عنها هنا لم يسبق لها مثيل في درجتها ونوعها ، وفي الوقت الذي لا تملك فيه البلاد سوى القليل من الحلول الواقعية لمشاكلها في الوقت الحاضر إلا أن خياراتها ستكون أقل وأسوأ في المستقبل إن لم تسارع في مواجهة تلك التحديات ، ومن الممكن أتباع بعض المعالجات للتخفيف من حدة تلك التحديات مثل (اعتماد اللامركزية الإدارية في نقل السيطرة من الحكومة المركزية إلى المحافظات الإقليمية ، ومنح المزيد من المسؤولية لتلك المناطق ، مع احتفاظ الحكومة بالمهام الوطنية الرئيسية مثل سن التشريعات ووضع الأهداف الإستراتيجية ومتابعتها ، التركيز على تنويع مصادر الدخل القومي وعدم الاعتماد على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز ، وخلق بيئة استثمارية ملائمة لتطوير القطاع الخاص ، التركيز على أتباع التنمية المستدامة في كافة ا الات باعتبارها الوسيلة الأفضل لضمان تنمية ا تمع ليس بالنسبة للأجيال الحالية فحسب وإنما الأجيال المستقبلية كذلك ، العمل على بناء مؤسسات قوية قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية وحماية السكان المحليين ، معالجة النمو السكاني والتوسع في فرص التعليم مع تحفيز برامج المساعدة الحكومية ، معالجة البطالة وتقليل نسبتها عبر خلق المزيد من فرص العمل سواء على صعيد القطاع الحكومي العام أو على صعيد القطاع الخاص) ، ورغم أن مهمة الحكومة اليمنية الجديدة قد تبدو صعبة إن لم تكن مستحيلة في تجاوز التحديات الوارد ذكرها سابقا ، إلا أن الواقع يؤشر أن اليمن داخليا رهن بمدى استجابة تلك الحكومة لهذه التحديات.

الهوامش:

:–للمزيد من التفاصيل عن ابرز العوامل والأسباب التي ساهمت في قيام الثورات العربية ينظر::.دينا شحاتة ومريم وحيد ، محركات التغيير في العالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ، نيسان – .أيضا راضي شحاتة ، الثورات العربية في ظل الدين ورأس المال ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، .

.–في يوم شباط ، انضم مجلس التضامن الوطني – وهو تكتل سياسي قبلي يقوده الشيخ حسين الأحمر– إلى المعتصمين أمام جامعة صنعاء للمطالبة برحيل الرئيس ، وازداد الوضع تفاقما بالنسبة للنظام اليمني يوم شباط ، بعدما أعلنت قبيلتا حاشد وبكيل – وهما من أهم قبائل اليمن – انضمامهما إلى المظاهرات ، احتجاجا على قمع المتظاهرين في صنعاء وتعز وعدن وسقوط قتلى وجرحى في المواجهات ، وفي تطور لافت وغير مسبوق ، أعلن عدد من قبائل مأرب والجوف وصنعاء والبيضاء وذمار الانضمام إلى الاحتجاجات السلمية في صنعاء ، والتي تطالب بإسقاط النظام ، من أجل الإسهام في كبح جماح الاعتداءات التي وصفتها بالهمجية من قبل أجهزة الأمن وميليشيات الحزب الحاكم ضد المتظاهرين ، وقد جاء موقف القبائل – وفقا لبيان صحفي صادر عن 'مبادرة قبائل من أجل التغيير' – ردا على الدعوات المناشدة لها بالتدخل للإسهام في كبح جماح الاعتداءات الهمجية من أجهزة الأمن وميليشيات الحزب الحاكم على المتظاهرين سلميا في جامعة صنعاء والمدن الأخرى ، وكان من أوائل التكتلات الأساسية التي انضمت إلى

الاحتجاجات 'مجلس التضامن الوطني' – وهو تكتل سياسي قبلي – وأيضا حزب الإصلاح الإسلامي المعارض ، الذي يقود تكتل 'أحزاب اللقاء المشترك' ، وهو ائتلاف مكون أساسا من الحزب الاشتراكي ، وحزب الإصلاح ، وعدة أحزاب صغيرة ، واتفقت تلك الأحزاب على معارضة الرئيس اليمني رغم الاختلافات الأيديولوجية فيما بينها ، ورغم وجود اتفاقات مسبقة بين أحزاب اللقاء المشترك والرئيس اليمني على مزيد من التمثيل لها في البرلمان في الفترة السابقة ، فإن قرار حزب المؤتمر الحاكم اعتماد تعديلات دستورية تتيح للرئيس اليمني البقاء مدى الحياة أدى إلى إعلان أحزاب اللقاء المشترك عن مقاطعتها للجلسات البرلمانية وانسحابها من البرلمان ، ينظر: :.دينا شحاتة ، المصدر نفسه ، ص ، ولمزيد من التفاصيل عن مسار تطور الاحتجاجات الشعبية في اليمن ينظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية الخاص باليمن المرقم

Inte national c isis g oup middle east and no th Af ica epo t no , ma ch , popula p otest in no th Af ica and middle east Yemen between evolution and efo m

–ينظر: الحسن عاشي ، الجذور الاقتصادية للاضطرابات الاجتماعية في اليمن ، شبكة الانترنت ، موقع الحياة أون لاين ، a ch .

http://a abic.ca negieendowment.o g/ /d/p

–ينظر: –. محمد الظاهري ، ورطة تمديد السلطة لا تداولها في اليمن ، موقع يمنات اون لاين

http://www.yamnatonline.com.: / / :

–ينظر: تقرير مجموعة الأزمات الدولية المرقم بتاريخ : حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان الاحتجاجات الشعبية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:–ليمن بين الثورة والإصلاح ، ص –.

.–ينظر:تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم ، المصدر نفسه ، ص ص :––.

––ينظر:مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، اليمن:المبادرة الخليجية (حل سلمي أم سرقة ثورة ، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد الأول، كانون الثاني .

.–ينظر:مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، المصدر نفسه ، ص .

:–ينظر:مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، المصدر نفسه ، .

–ينظر:اليمن:استمرار الصراعات ، والتهديدات التي تتعرض لها العملية الانتقالية ، تقرير مجموعة الأزمات الدولية ، رقم . حول الشرق الأوسط ، تموز :.

–تحدى أنصار صالح علنا نقل محمد صالح الأحمر من قيادة القوة الجوية لأكثر من أسبوعين ، وذهبوا إلى حد إغلاق مطار صنعاء الدولي ليوم كامل ، ولكن في النهاية تم تنفيذ المرسوم في – نيسان ، وعلى نحو مماثل ومع أن طارق صالح سلم زمام السيطرة رسميا إلى اللواء الثالث مدرع إلى الشخص الذي عينه هادي في الثالث من أيار إلا أن التنفيذ الكامل لم يتم إلا في الحادي عشر من حزيران ينظر:تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم . ، المصدر نفسه ، ص .

–ينظر:تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم . حول الشرق الأوسط ، نقطة الانهيار: قضية اليمن الجنوبي ، تشرين الأول .

–ينظر:تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم . ، المصدر نفسه ، ص :.

–ينظر:ستيفن داي ، التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن ، سلسلة أوراق كارنيغي ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، واشنطن ، العدد .

.ولمزيد من التفاصيل عن مسارات الوحدة اليمنية وما رافقها من مصاعب وتحديات ينظر:عادل الجوجري ، اليمن فوق بركان:صراع القبيلة والسلطة..السلطة لمن؟ ، دار الكتاب العربي، دمشق–القاهرة، الطبعة الأولى، .

–للمزيد من التفاصيل حول الدولة الإمامية في اليمن وتطورها ونشأة الحركة الحوثية ينظر عايدة العلي سري الدين ، الحوثيون في اليمن بين السياسة والواقع ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، بيروت ، الطبعة الأولى ، تشرين الثاني – – – .

–ينظر:تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم حول الشرق الأوسط ، اليمن:نزع فتيل الأزمة في صعدة ، أيار :.

–ينظر:كريستوفر بوتشيك ، الحرب في صعدة:من تمرد محلي إلى تحد وطني ، سلسلة أوراق كارنيغي ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، واشنطن ، العدد ، نيسان – .

–ينظر:المصدر نفسه ، ص – . وللمزيد من التفاصيل عن الحرب السادسة بين الحكومة والحوثيين ينظر:سامح راشد ، الدولة والحوثيون في اليمن:قراءة في جوهر الصراع ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ، تشرين الأول – . وكذلك للمزيد عن أبعاد الدور الخارجي في الصراعات الداخلية لليمن ينظر:احمد طاهر ، اليمن والحوثيون:حدود ودلالات الدور الخارجي ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ، تشرين الأول – – .

–ينظر:سارة فيليبس ، ماذا سيحدث بعد في اليمن؟تنظيم القاعدة والقبائل وبناء الدولة ، سلسلة أوراق كارنيغي ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، واشنطن ، العدد – – :.

–ينظر:أليستير هاريسون ، التذرع بالتظلمات:القاعدة في شبه جزيرة العرب ، سلسلة أوراق كارنيغي ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، واشنطن ، العدد ، أيار – .

–نقلا عن أليستير هاريسون ، المصدر نفسه ، ص – .ولمزيد من التفاصيل حول التحديات السياسية والأمنية التي تواجه حكومة الوفاق الوطني اليمنية خلال الفترة الانتقالية ينظر د.معتز سلامة ، دولة لا نظام:هل يؤدي اتفاق نقل السلطة إلى استقرار اليمن؟ ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد ، كانون الثاني – – .

– ينظر: كريستوفر بوتشيك ، اليمن:كيف يمكن تجنب الانهيار المطرد ، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، واشنطن ، العدد ، أيلول .

–ينظر:تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم ، مصدر سبق ذكره، ص .

–ينظر:تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم . حول الشرق الأوسط ، اليمن :استمرار الصراعات والتهديدات التي تتعرض لها العملية الانتقالية ، تموز – .

–ينظر:كريستوفر بوتشيك ، اليمن:كيف يمكن تجنب الانهيار المطرد ، مصدر سبق ذكره ، ص .